

التحديث الحقوقي الشهري - شهر آب

تاريخ التصدير: 12 أيلول 2026



أولاً: المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

يغطي هذا التقرير شهر كامل، يبدأ من 1 آب 2026 إلى 31 آب 2026.

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرَقَّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية. جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.

تفاصيل الأحداث والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

الإطار القانوني: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً طفيفاً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.

المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الإخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

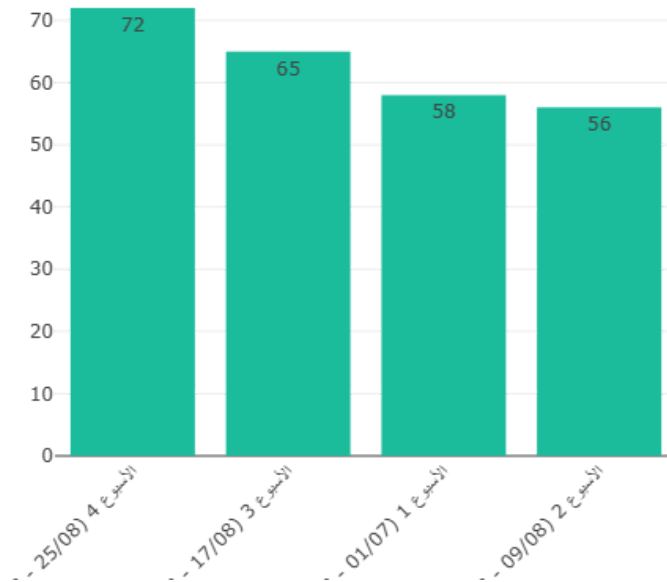
خطاب الكراهية: شهد الشهر الماضي تزايداً مقلقاً في خطاب الكراهية والانتهاكات في الفضاء الرقمي.

انتهاكات السيادة: سجل التقرير سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية والتي تأخذ نمط الاستمرار وتعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

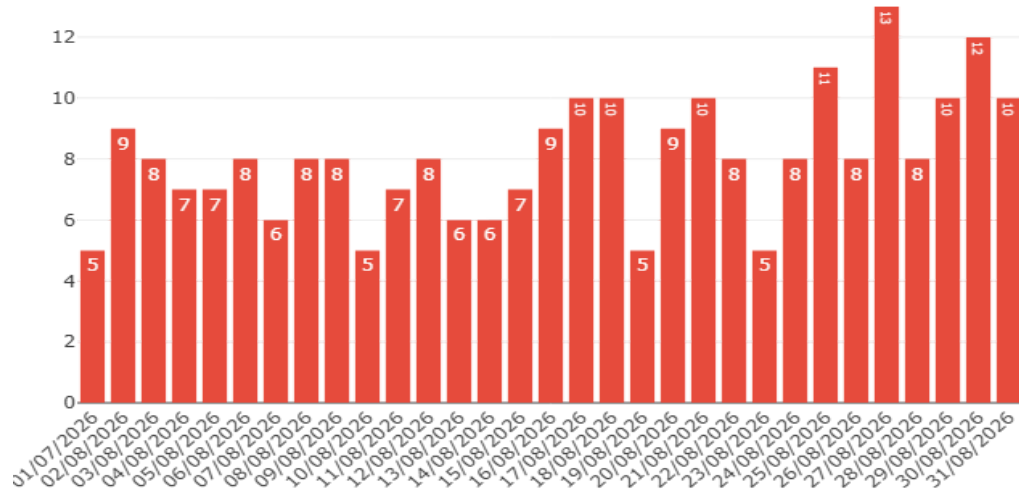
تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة
الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

وثق المركز الدولي للحقوق و الحريات 251 حدثاً موثقاً خلال شهر آب / أغسطس 2026 بارتفاع
طفيف (8 احداث) عن شهر تموز/ يوليو الذي سجل 243 حدثاً ، و يُظهر المخطط العمودي التوزيع
الزمني التراكمي لإجمالي الانتهاكات المرصودة على أربعة أرباع حيث سجل الربع الأول (من 1 إلى
8 آب) الشهر بـ 58 حادثة، لينخفض قليلاً في الربع الثاني (من 9 إلى 16 آب) إلى 56 حادثة، قبل أن
يشهد قفزة تصاعدية حادة في الربع الثالث (من 17 إلى 24 آب) بـ 65 حادثة، ويبلغ ذروته القصوى
في الربع الرابع (من 25 إلى 31 آب) بـ 72 حادثة. يعكس المخطط خلال هذا الشهر ارتفاعاً ربع
شهرياً متدرجاً وصل أقصاه في الربع الرابع مع ٧٢ حالة ما يشير إلى وتيرة متصاعدة في نمط
الانتهاكات الداخلية أو عبر الحدود.

التوزيع الكلي للانتهاكات على أربع أسابيع تقسيم الشهر إلى أربعة أرباع



التوزيع اليومي للاحداث على مدار الشهر الفائت



1- المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد الكلي للشهر
القتلى والوفيات	88
الجرحي والمصابون	126
الترويع وتكفير الأمن	156
انفلات السلاح والسلاح العشوائي	59
انتهاكات السيادة والعدوان الخارجي	100
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	54
ألغام ومخلفات الحرب	9
انتهاكات حقوق الأطفال واستهدافهم	37

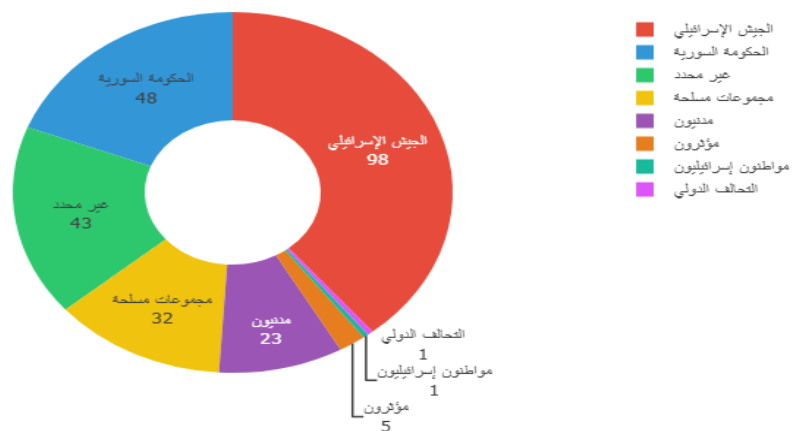
تظهر المؤشرات العامة أرقاما عالية لعدد القتلى والجرحى ما يعكس بيئة عالية التوتر و قصورا حادا في الحماية . كما يستمر الترويع وانفلات السلاح ما يحيل الى قصور مؤسسي حاد وتقصير حاد لأجهزة إنفاذ القانون او تغاضيه عن الجهات المنفذة.

كما تعكس المؤشرات ارتفاعا حادا في خطاب الكراهية وسط غياب المحاسبة وتطبيق العدالة انتقائيا ، ما يضر بشكل حاد بمبدأ سيادة القانون وحياده , وتلحظ المؤشرات نشاطا اسرائيليا متزايدا في المحافظات الجنوبية بمتوسط يومي يزيد على أربعة انتهاكات.

2- الجهات المنفذة:

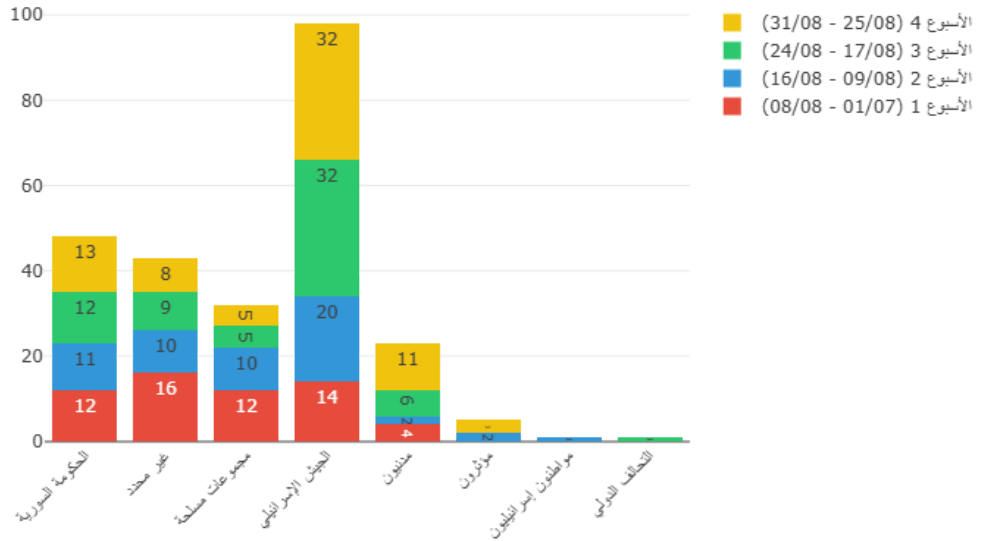
يوضح المخطط الشهري الشامل المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الموثقة خلال شهر آب. حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بـ 98 حادثة. وجاءت "الحكومة السورية" في المرتبة الثانية بـ 48 حادثة، تليها فئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) بـ 43 حادثة. وحلت "المجموعات المسلحة" غير النظامية رابعاً بـ 32 حادثة، ثم فئة "مدنيون" بـ 23 حادثة. واختتمت القائمة بنسب ضئيلة توزعت بين "مؤثرون" بـ 5 حوادث، وكل من "مواطنون إسرائيليون" و"التحالف الدولي" بحادثة واحدة لكل منهما.

يظهر الرسم البياني حجم الانتهاكات حسب الجهات المنفذة:



يعكس المخطط التراكمي للجهات المنفذة تحولاً حاداً في سلوك القوى الفاعلة عبر الأسابيع الأربعة؛ إذ سجل "الجيش الإسرائيلي" قفزة مضاعفة في النصف الثاني من الشهر بوصوله إلى 32 حادثة في كل من الأسبوعين الثالث والرابع، بعد أن كان قد سجل 14 حادثة في الأسبوع الأول و20 حادثة في الثاني. وفي المقابل، أظهرت "الحكومة السورية" نمطاً مستقراً قاربَ الثبات (12 في الأول، 11 في الثاني، 12 في الثالث، و13 في الرابع). بينما تراجعت الانتهاكات المسجلة ضد "مجهولين" تدريجياً من 16 حادثة في الأسبوع الأول إلى 8 حوادث في الأسبوع الرابع، وهبطت انتهاكات "المجموعات المسلحة" من 12 حادثة في الأسبوع الأول إلى 5 حوادث في كل من الأسبوعين الثالث والرابع.

يظهر الرسم البياني توزيع للانتهاكات حسب الجهات المنفذة على مر أسابيع الشهر:

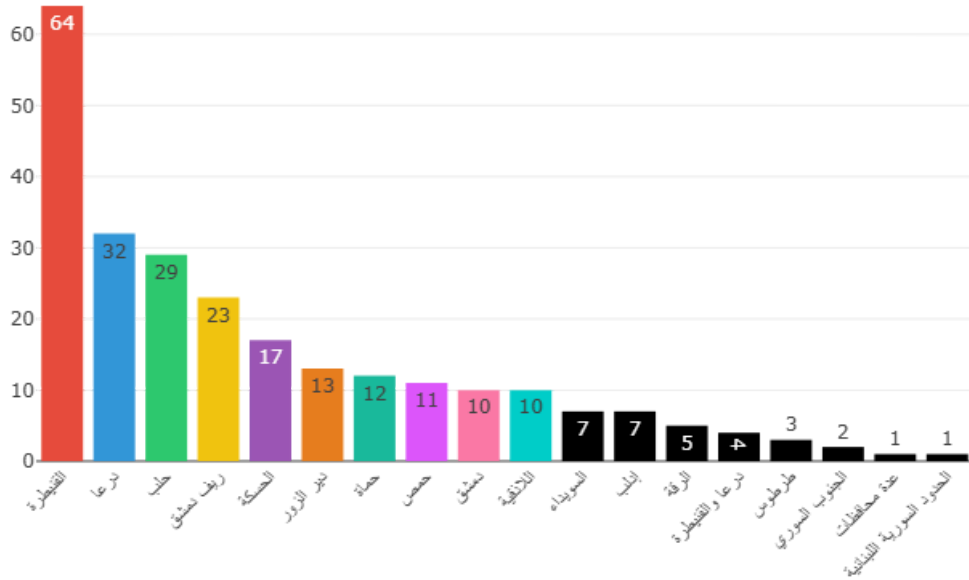


يعكس المخطط سلوك القوى الفاعلة عبر الأسابيع الأربعة وسجلت الانتهاكات الخارجية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ارتفاعاً واضحاً حيث سجلت 98 لتأتي مساوية تقريباً للانتهاكات الداخلية على يد الحكومة السورية والجهات المرتبطة بها ومن يدعون بالمجهولين. ما يزيد في تعقيد بيئة عيش السوريين التي يعوزها الأمان الداخلي والخارجي وسط خطاب كراهية يتم تغذيته من جهات متصلة بالسلطة أو تتبع لها في غالبية الأحداث الموثقة ما يزيد في تهشيم المجتمع السوري وضرب أواصر مجتمعه المختلفة أصلاً.

3- حسب المحافظات:

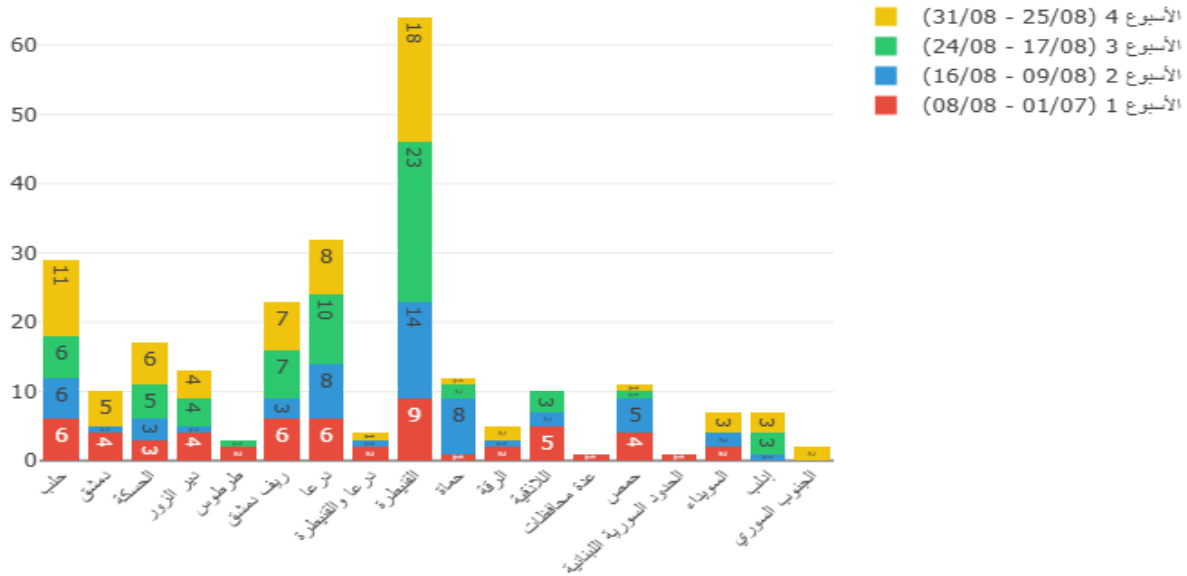
يوضح المخطط البياني التجميعي للشهر المسؤولية الجغرافية عن الانتهاكات الموثقة خلال شهر آب 2026؛ حيث احتلت محافظة القنيطرة الصدارة بفارق شاسع بإجمالي 64 حادثة. تلتها درعا في المرتبة الثانية بـ 32 حادثة، ثم حلب بـ 29 حادثة، وريف دمشق بـ 23 حادثة. وحلت الحسكة بـ 17 حادثة، تليها دير الزور بـ 13 حادثة، وحماة بـ 12 حادثة، وحمص بـ 11 حادثة، وكل من دمشق واللاذقية بـ 10 حوادث لكل منهما. واختتمت القائمة بنسب أقل توزعت بين السويداء وإدلب (7 حوادث لكل منهما)، والرقعة (5 حوادث)، ودرعا والقنيطرة المشتركة (4 حوادث)، وطرطوس (3 حوادث)، والجنوب السوري (حادثتان)، وحادثة واحدة في كل من عدة محافظات والحدود السورية اللبنانية.

يظهر الرسم البياني المحافظات الأكثر عرضة للانتهاكات:



يُظهر المخطط التراكمي الأسبوعي تفاوتاً ملحوظاً في كثافة الخروقات عبر أسابيع الشهر الأربعة؛ حيث شهدت القنيطرة نسقاً تصاعدياً حاداً برز بـ 9 حوادث في الأسبوع الأول، و14 في الثاني، ليصل ذروته في الأسبوع الثالث بـ 23 حادثة، ثم 18 حادثة في الأسبوع الرابع. بينما حافظت درعا على استقرار مرتفع (6 في الأول، 8 في الثاني، 10 في الثالث، و8 في الرابع). كما سجلت حلب قفزة في الأسبوع الرابع بـ 11 حادثة مقارنة بـ 6 حوادث ثابتة في الأسابيع الثلاثة الأولى، وسجل ريف دمشق تصاعداً في النصف الثاني من الشهر بـ 7 حوادث في كل من الأسبوعين الثالث والرابع.

يظهر الرسم البياني توزيع للانتهاكات في المحافظات حسب الأسابيع الشهر:



يكشف التوزيع الشهري عن بيئة شديدة التعقيد كثيرة الانتهاك متنوعة الخروقات تؤثر بشكل حاد على نوعية الحياة والاستقرار . كما يكشف التوزيع عن شمول الانتهاكات للجغرافيا السورية بشكل عام وان كانت محافظات الجنوب الأكثر عرضة للانتهاكات الخارجية .

إلا أن الانتهاكات الداخلية ما زالت واسعة تستفيد من بيئة أمنية هشة ومنظومة عدالة تعتمد مبدأ التمييز ما يساهم في إفلات الجناة من العقاب وزيادة حدة الانتهاكات وتأثيرها وفقدان الأمان المجتمعي بشكل كبير.

و يظهر المخطط التراكمي الاسبوعي حسب المحافظات وجود ذروة حادة في المحافظات الجنوبية متعلقة بالعامل الخارجي المتمثل بالاحتلال الاسرائيلي وخروقاته فيما حافظت اغلب المحافظات على نمط متصاعد من الانتهاكات لاسيما في حلب وريف دمشق.

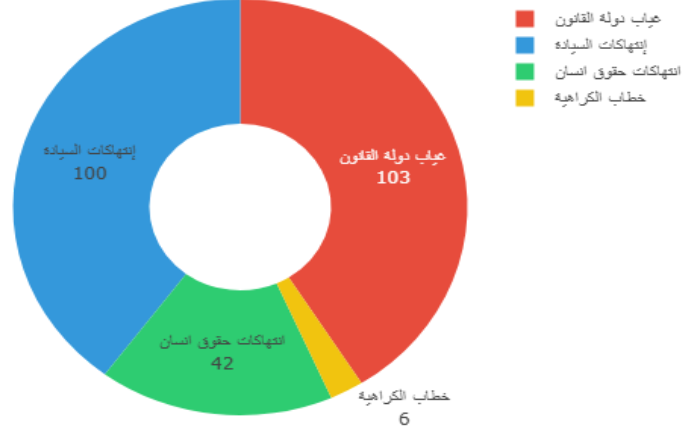
ويشير التوثيق ان المحافظات السورية ما تزال تشهد نمطا عاليا من الانتهاكات متعددة الاسباب تشير الى غياب بنية أمنية تستطيع أن تكون ضامنا للحقوق والحريات بل في احيان كثيرة تنزلق الى انتهاكات كبيرة وتبقى خارج نطاق المحاسبة لقصور منظومة العدالة وعدم شمولها فضلا عن غياب حاد لحوكمة المؤسسات وغياب معايير الجودة والشفافية عن عملها.

4 - حسب طبيعة الأحداث:

يوضح التوثيق إجمالي توزيع الانتهاكات حسب النوع خلال شهر آب 2026، حيث تصدرت فئة "غياب دولة القانون" قائمة أنواع الانتهاكات بإجمالي 103 حادثة. تلتها بفارق ضئيل فئة "انتهاكات

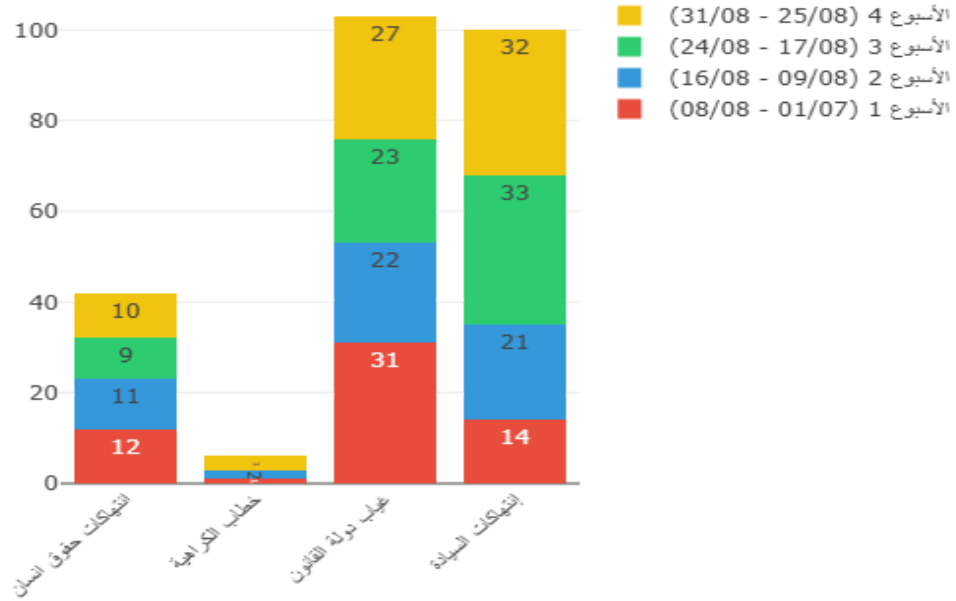
السيادة" بـ 100 حادثة، وجاءت "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 42 حادثة. واختتمت القائمة بفئة "خطاب الكراهية" بإجمالي 6 حوادث.

التوزيع الكلي للانتهاكات حسب طبيعتها خلال الشهر



عكس المخطط العمودي التراكمي لنوع الانتهاك تحولاً بارزاً في طبيعة الخروقات عبر الأسابيع الأربعة؛ إذ سجلت "انتهاكات السيادة" تصاعداً حاداً ومستمراً من 14 حادثة في الأسبوع الأول، إلى 21 في الثاني، لتصل ذروتها بـ 33 حادثة في الأسبوع الثالث و32 حادثة في الأسبوع الرابع. وعلى العكس من ذلك، سجلت فئة "غياب دولة القانون" أعلى معدلاتها في الأسبوع الأول بـ 31 حادثة، لتتراجع إلى 22 حادثة في الأسبوع الثاني و23 في الأسبوع الثالث، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 27 حادثة في الأسبوع الرابع. بينما أظهرت "انتهاكات حقوق الإنسان" استقراراً متقارباً عبر الأسابيع (12 في الأول، 11 في الثاني، 9 في الثالث، و10 في الرابع)، وسجل "خطاب الكراهية" حضوراً محدوداً بواقع حادثة واحدة في الأول وحادثتين في الأسبوعين الثاني والرابع.

التوزيع التراكمي للانتهاكات حسب طبيعتها خلال الشهر



يعكس المخطط واقعاً أمنياً وحقوقياً بالغ القسوة؛ حيث إن استحواذ فنتي "غياب دولة القانون" و"انتهاكات السيادة" معاً على الترتيب الأول والثاني بأكثر من 80% من مجمل الخروقات يوضح حجم التهديد الذي يطوق المدنيين. فمن جهة، القصور المؤسسي الذي ينتج الفراغ القضائي والأمني الداخلي الذي يفتح الباب أمام انفلات السلاح والترويع والاعتقال التعسفي، ومن جهة أخرى يواجه السكان تصاعداً كبيراً في الاعتداءات العسكرية الخارجية والخروقات الحدودية، مما يسلب المجتمعات المحلية أمانها الشخصي ويدفعها نحو حالة من الذعر، إن المواطن السوري بات محاصراً تماماً بين القوة العسكرية الإسرائيلية والفوضى المسلحة دون وجود أي ملاذ أمني أو قضائي يحميه. إن الانعكاس المباشر لهذا الوضع يظهر في تزايد حالات السلب، والاعتقال التعسفي، وترويع المنازل، واستهداف الأطفال، مما يجرد الأسر من حقها الأساسي في السلامة والكرامة الإنسانية، ويضع الهيئات الإنسانية والحقوقية أمام مسؤولية أخلاقية استثنائية لفرض آليات حماية عاجلة ومحاسبة المتسببين في هذا النزيف المستمر.

الخلاصة الختامية

تؤكد البيانات الموثقة لشهر آب 2026 أن السوريين يعيشون حالة استنزاف متواصلة وسط تقاطع الاعتداءات المباشرة والانفلات الأمني والقصور المؤسسي والتغاضي المقصود مع الاعتداءات الخارجية وانتهاكات السيادة التي تكرر واقعاً جديداً. كما يبين التقرير أن الفئات الهشة لا سيما الأطفال

ما زالت تتعرض لانتهاكات يمكن وصفها بالمنهجية، مع استمرار سقوط الضحايا بينهم وتكرار حوادث الترويع و المدامات والاعتقال المباشر وتصاعد خطاب التتميط والتحرير.

ويشير التوثيق إلى أن الإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون وانفلات السلاح يكرس حالة من العجز تنعكس خذلاً لدى الضحايا وعائلاتهم وتزيد من الشروخ المجتمعية وسط حالة من عدم الاستقرار وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يلفت المركز الدولي للحقوق والحريات إلى أن حماية كرامة الإنسان وحياته وحقوقه تتطلب موقفاً أخلاقياً وحقوقياً جاداً يضمن فرض آليات حماية حقيقية تنهي هذا النزيف وتكفل العدالة للمواطنين وحقوقهم الأصلي في العيش بسلام، داعياً كافة المؤسسات الحقوقية المعنية إلى إعلاء الصوت بهذا الشأن لتحقيق الأثر وسط محاولات حرف الحقائق وتضييعها.

التوصيات المقترحة:

1. **الوقف الفوري للعدوان الخارجي وانتهاكات السيادة:** مطالبة المجتمع الدولي بالضغط الفوري لوقف العمليات العسكرية الخارجية والمدامات الحدودية وتثبيت الحواجز الإسرائيلية (98 حادثة) لحماية أرواح المدنيين وصون أمانهم.
2. **إنهاء بيئة الإفلات من العقاب:** تفعيل آليات تحقيق مستقلة لملاحقة منفذي الاعتداءات وحوادث القتل الميداني بما فيها المسجلة ضد مجهولين (43 حادثة) ومجموعات مسلحة (32 حادثة) لضمان إنصاف الضحايا.
3. **توفير الحماية المباشرة للأطفال والفئات الهشة:** حظر كافة أشكال التهديد والترويع واستهداف المناطق السكنية، وتأمين الرعاية الطبية والنفسية العاجلة للأطفال المصابين وعائلات المتضررين.
4. **إيقاف الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:** الكشف الفوري عن مصير المخفيين قسراً والمعتقلين، وإلغاء ممارسات الاحتجاز خارج نطاق القضاء وتوفير الحماية القانونية الناجزة للمواطنين.
5. **كبح الانفلات السلاحي وتأمين الأحياء:** اتخاذ إجراءات ميدانية حازمة لضبط السلاح غير المنضبط وإنهاء مظاهر الترويع والمدامات لحفظ كرامة السكان وحرمة منازلهم.
6. **مواجهة خطاب الكراهية والتتميط الجغرافي:** إطلاق مبادرات مجتمعية وحقوقية لمناهضة التحريض والتمييز والتتميط الجغرافي والعنصري، وصيانة السلم الأهلي والروابط المجتمعية.